# الحرب الاقتصادية الامريكية – الصينية في عهد ترمب

م. نظير محمود امين
جامعة جيهان -اربيل

**الملخص**

تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا[1]. وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنـــوع الأقالـــيم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.ومن الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق١.٢٧٠.٨٠٠.٠٠٠ نسمة، حسب إحصائيات ١٩٩٩.[2] وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية والعالمية، وهي الحقائق التي سنقف عليها من خلال المبحث الثاني.

**١– الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم ١٥.، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ١٩٩٩، ص ص ٢٦٥– ٢٦٦.**

**٢– نفس المرجع، ص ١٦٤.**

**كلمات مفتاحية : حرب- اقتصادية – صينية امريكية**

**مقدمة:**

أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية.

فالصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، و وزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، و مؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، و كثافتها السكانية العالية، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، و لاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية و العالمية. فصعود النجم الصيني نحو مكانة متقدمة في النظام الدولي لابد ان يثير هواجس الولايات المتحدة التي تجتهد في المحافظة على مكانتها الاولى الفاعلة المؤثرة في النظام ، لا سيما بعد دخول الصين مجالات التنافس مع القوى الدولية العظمى في الفضاء والحروب الالكترونية ، وانتاج الاسلحة فوق التقليدية والاستراتيجية، ونجاحها في انشاء شبكة دولية اقتصادية عابرة للقارات كما هو محدد في مشروع "طريق الحرير"، وتأسيس تحالفات جيوستراتيجية مع دول اقليمية فاعلة في قارة اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية ؛ اثارة هواجس الولايات المتحدة ، ودول الاتحاد الاوربي ن وحتى حليفتها الاستراتيجية روسسا الاتحادية بان الصين سوف تتبوأ مكانة رائدة في النظام الدولي المرتقب على حساب تراجع مكانهم في مستقبل النظام الدولي ، وفي ادارة السلطة العالمية .

**اهمية البحث** : جميع دول وشعوب العالم تضع اهدافها واستراتيجياتها في البيئة الخارجية طبقاً للقواعد التي يضعها النظام الدولي والقوة الدولية الاكثر فاعلية

فيه ، والجميع يترقب بما ستؤول اليه نتائج متغيرات عناصر القوة الشاملة للقوى الدولية العظمى في ترتيب هيكلية النظام الدولي من اجل الافصاح عن اهدافهم واستراتيجياتهم الموائمة له .

**الإشكالية:** إن معرفة توجهات أية قوة صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الخارجية، لذلك سيتناول هذا البحث عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية، و بما أن الصين تعد من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير و تحرك كبيرين، كما أنه لهذا النوع من القوى عادة استمرارية في سياساتها الخارجية، فالإشكالية التي يعالجها هذا البحث تدور حول حدود الاستمرارية و التقاطع في سياسة الصين الخارجية، مع الولايات المتحدة بعد تعاظم الحرب الاقتصادية بينهما، وهي الإشكالية التي يمكن ضبطها من خلال السؤال التالي: "ما مدى الاستمـــرارية والتغير في سياسة الصين الخارجية؟ وهنا تجتهد الدراسة في تقديم الاجابة بعد تحديد اجوبة دقيقة للتساؤلات التالية :

– كيف يصنع القرار في الصين، و ما هي آثار المتغيرات البيئية الثلاث؟

– ماهي المحددات الرئيسية لسياسة الصين الخارجية ؟

– كيف تؤثر عناصر قوة الصين على طبيعة توجهات سياستها الخارجية ؟

– كيف يمكن إدراك مجالات الاستمرار، و مجالات التقطع في سياسة الصين الخارجية ؟

– إلى أي مدى أثرت عملية تناوب القيادات الصينية المختلفة على طبيعة السياسة الصينية الخارجية؟

**فرضية البحث:** ينطلق تحليلنا للإشكالية المطروحة من فرضية أساسية، قائمة على افتراض أن القوى الكبرى تمتاز بانتهاج سياسات خارجية تتصف بالاستمرارية.

**منهجية البحث :** تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي والوصفي، ومنهج التحليل العلمي مع منهج الاستشراف ودراسة الحالة " "study case" .

**هيكلية البحث :** سنحاول من خلال هذا البحث، دراسة تأثير كل من البيئة الداخلية و الخارجية و السيكولوجية، على عملية اتخاذ القرار في الصين. وتم تقسيم البحث الى المباحث والمطالب ادناه:

١- المبحث الأول: المحددات الجغرافية و البشرية.

٢- المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية و العسكرية

٣- المبحث الثالث: سمات الحرب الاقتصادية الامريكية – الصينية

٤- الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات

٥- المصادر

## المبحث الاول: المحددات

## المطلب الأول: المحددات الجغرافية و البشرية

يلعب العامل لجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و"مارشال ماكلوهان".

ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة ٩.٥٧٢.٦٧٨ كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا.

تقع الصين بين دائرتي عرض١٨° و ٥٤°، و بين خطي طول ٧٤° و ١٣٥°، وهي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور ١٤ دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، وللصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في

تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب ٤٠٢٣ كم، و من الشرق إلى الغرب٦٤٦٨ كم.

## المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية و العسكرية

*المحددات الاقتصادية: يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام ١٩٧٩، و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين ". وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياو بنغ

"[٣]. حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من ١٩٧٨- ١٩٩٨ بين ٩ % و ١٣ %، و بلغت قيمة صادراتها عام ١٩٩٧ حوالي ١٨٣ مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ ٢٠.٦%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة ٢.٥%[٤] . وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين( ١٩٩٣- ١٩٩٦) ١٢.٥% من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم.[٥]

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية خاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني.

*المحددات العسكرية: تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي)

و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية. فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و

---

**[٣] - نجلاء الرفاعي البيومي. " الصـــــين ". في : محمد السيد سليم، نيفين مسعد. العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسياوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧. ص ١٣٦.**

**[٤] - محمود عبد الفضيل. العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة. مركز دراسات ا لوحدة العربية،، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩. ص ص ١١٣- ١١٤.**

**[5]- Arthur A nderssen. International investment toward the year 2002. New York: United Nations publications. 1998. p. 107.**

أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية[٦] . و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير"بيار بيرنيه" (pierre pierniech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، وكسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية[٧] . وتتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها ٢٤ مليار دولار في الفترة الممتدة بين ١٩٨٨–١٩٩٥[٨] . ورغم أن لتقديرات الغربية ترى ن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/١ من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي ٣٠٠ رأس نووي و٢٤٠٠ قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF–4) الذي يصل مداه إلى ٧ آلاف كم، و صاروخ (DF–5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متـــوسطة الـــمدى مـــثل: (دونج فانج ١٥ و ٢١)، و صواريخ (Julang 1) و

---

**[٦] – عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".السياسة الدولية، عدد ١٤٥، (جويلية– سبتمبر) ٢٠٠١، ص ٨١.**

**[٧] – نفس المرجع، ص ٧٥.**

**[8]- Isabelle Cordonnier. "L'inde et la chine: la révalité de deux titans". Défense Nationale. 55 année,n° 10,octobre 1997, p. 128.**

(Julang 2)، و كذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.[٩]

## المطلب الثالث: المحددات المجتمعية و الثقافية

يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و درجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

يتشكل المجتمع الصيني من ٥٦ قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل ٩٣% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ ٧% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية.[١٠]

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة، ويتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في ٢٨ مقاطعة من بين الـ ٣٠ مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت".

---

**[٩] – عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.**

**[١٠] – دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين". ترجمة: شوقي جلال،. سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١. ص ٢٦٤.**

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا ١٥.٨ مليون نسمة، وتعداد "الويغور" ٧.٢ مليون نسمة، والتبتيين حوالي٦ مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بالجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".[١١]

لكن تلك النزاعات و التناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، و يوغسلافيا سابقا، و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" و إقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، و على ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية و هندوسية. وتمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" و أنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ.[١٢] قدمت للعالم خدمات جليلة و اختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي و الحضاري العريق.

---

**11- Encarta 2005.**

**١٢ – كاظم هاشم نعمة. سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٩٩٧. ص ٤٧.**

## المطلب الرابع: تأثير المتغيرات البيئية على عملية صنع القرار في الصين

### اولاً: تأثير البيئة الداخلية

بالنظر للمعطيات المذكورة في الفصل الأول فهي متغيرات داخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في بيئة صنع واتخاذ القرار في الصين، حيث يؤثر مستوى القوة و الإمكانيات على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية، من حيث الأهداف و المخرجات، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم و للدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

و على ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات و أهداف السياسة الخارجية الصينية، و حسب الدوائر الرسمية الصينية فتنعكس توجهات السياسة الصينية من خلال جملة من المبادئ و هي:

* تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، و خلق بيئة أمنية آمنة، و تسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ:

- الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأراضي.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .
- التعايش السلمي.
- المساواة الدولية.

* تقوية التضامن مع الدول النامية، و تقوية علاقات الصداقة و حسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.

* تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية، ووضع نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد،

* تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، وتسوية النزاعات الدولية.[١٣]

وقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال:

* مراقبة الوضع الدولي بثبات و رزانة.

* التشبث بالموقع الدولي للصين و هو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة وإصرار الصين على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.

* هدوء رد الفعل.

* إخفاء القدرات المتوفرة.

* كسب الوقت.[١٤]

إذا فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار في الصين، و الذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف الرئيسية:

* الهدف الأول: تدعيم التنمية الاقتصادية و التحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، و حاليا أعطت الصين الأولوية لهدا الهدف و هو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

---

**[13] - « http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm »Les principes de la politique étrangère de la chine.**

**[١٤] – وليد عبد الحي و آخزون. آفاق التحولات الدولية المعاصرة. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٣٠.**

* الهدف الثاني: هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة و الاستقلال، و قد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، و تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

* الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية و الشرق أوسطية.

* انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، و هذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية. [١٥]

## ثانياً: تأثير البيئة الخارجية

تتمثل المتغيرات الخارجية، في المعطيات المميزة للجوار الإقليمي الصيني، وتحولات النظام الدولي. فعلى المستوى الإقليمي تؤثر جملة من التحولات على عملية صنع القرار، خاصة منها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، و قضايا مهمة.

ففيما يخص قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم، أثر ذلك كثيرا على توجهات السياسة الخارجية الصينية. فمع ازدياد حدة الأزمة النووية لكوريا الشمالية خلال الصيف الحالي اتجهت الأنظار نحو أعدائها في أمريكا و"بيونج يانج" كما كان دور بكين كطرف ثالث يحظى باهتمام غير كبير رغم أنه على مستوى عالٍ من الأهمية. وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين فقد تدخلت بجرأة شديدة في النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول

---

**[١٥] – محمد السيد سليم. آسيا و التحولات العالمية. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، ١٩٩٨. ص ١٣٠.**

إلى كوريا الشمالية وإرسالها مبعوثين رفيعي المستوى إلى بيونج يانج بالإضافة إلى تحويل قواتها إلى الحدود الصينية الكورية وتنظيمها لسلسلة من المباحثات الثلاثية في بكين. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها للضغط.

حيث قامت أيضاً خلال الصيف الحالي باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما تلاه العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية "ديابينجو" بين "واشنطن" و"بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد على سلسلة جديدة من المباحثات. وبصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه مناف تماماً لتيار السلبية وعدم التحمل لأعباء المسئولية الذي كانت تتبعه الصين تجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى. بالإضافة إلى أن تلك المبادرات أيضاً تعد طفرة تحول هائلة في حد ذاتها على الرغم من أن الصين لازالت في طريقها لتحقيقها وذلك باعتبار الصين لاعباً له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن.

ففي خلال السنوات الأخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائيةً إزاء الشئون الإقليمية والعالمية. [١٦]

وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد، حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة.

---

[١٦] – **شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". في:**
**Read http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 /**

و نظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، و أهمية توسيع العلاقات و الانضمام للتكتلات العالمية، عملت الصين على مواكبة هذا التغير.

ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتـــها في المنظمات القيادية مـــتعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، و تأسيس منظمة شنغهاي، و منظمة الآسيان، و منظمة التعاون للمحيط الهادي (آبك)، و تنظيمها لمنتدى الصين إفريقيا. بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية. و نتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم.

وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من" ماوزيدونج" و"دينج كزيا اوبينج" فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. كما جعلت هذه التحولات و ضرورة التكيف معها صنع القرار في الصين يتصف بمرونة أكثر، و التحول إلى دوائر مؤسساتية أكثر فأكثر. [١٧]

[١٧] – **فايز فرحات. " الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة". قراءات استراتيجية. في: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm**

## ثالثاً: تأثير البيئة السيكولوجية على صناعة القرار

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين.

فالفلسفة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـــ" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دنج هسياو بنغ"، و عندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و لكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة. و "جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكـــرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين.

وبالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، فقد تولى" هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمـــدة خمس ســـنوات، و ذلك بعـــــد أن تم تصعـــيـــده من العمل العـــسكري و الحزبي، و نفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، و هنا تتجلى الـــعبقرية الصيـــنية حيث أن قائدا المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم و الإدارة والجانب العسكري، عندما سئل" جيانغ زيمين" عن مستقبل الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل" هو جنتاو" هو نائب الرئيس، و أن مقاليد أمور الصين بين يديه، و بذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و ديناميكية[١٨] . وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب

[١٨] – **محمد نعمان جلال. " تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد". السياسة الدولية: عدد ١٥٢، أفريل ٢٠٠٣، ص ص ٢٨، ٢٩.**

مختلف القيادات، ففي عهد ماو كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (God Father): فكان ماو بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة.

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين في أواخر عام ٢٠٠٠ بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي". كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب[١٩]. وعملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة فى تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون

[١٩] – **شيماء عاطف الحلواني. مرجع سابق.**

السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشئون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولون كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية. وفى الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسئولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعى والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكى شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية[٢٠]. أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة فى تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً فى دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على

[٢٠] – **فايز فرحات . " الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة". مرجع سابق.**

تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها فى شتى المجالات.

رافق تلك التغييرات فى الواقع حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين فى منتصف التسعينيات فى إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها.

## المبحث الثاني: مستقبل السياسة الخارجية الصينية

### المطلب الأول: أهمية المتغير الاقتصادي

يلعب المتغير الاقتصادي دورا هاما في سياسة الصين الخارجية، حيث لاحظنا أنه يعتبر من الأهداف الرئيسية في توجهاتها العامة، و فيما يلي رصد لتأثير المتغير الاقتصادي على علاقات الصين مع مختلف النقاط الحساسة من العالم.

* صراع المصالح الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية: أصبحت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية لاستثمار، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي، وتعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يعد هدا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة و تكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين

المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية.[٢١]

إلا أن دلك لا يمنع من وجود مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٨، و ارتفع ليقارب ٦٦.٩ مليار دولار عام ١٩٩٩ . وقد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات اقتصادية، و استغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، و التهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[٢٢]

كما أن مسألة الملكية الفكرية تميز علاقات البلدين، حيث و صل الأمر بإدارة" كلينتون" لفرض عقوبات تجارية على الصين مما أجبر هذه الأخيرة على توقيف هذه السرقات.

وكثيرا ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لحن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية و الأوروبية للاستثمار في الصين.[٢٣]

* التنافس الياباني الأوروبي على السوق الصيني: رغم العداوة التاريخية بين الصين واليابان إلا إن ذلك لم يمنع التعاون بينهما، فالصين بحاجة للتكنولوجيا اليابانية، و اليابان بحاجة لفرص الاستثمار التي يوفرها الاقتصاد

---

[٢١] – **بريس هارلاند."من أجل صين قوية". السياسة الدولية: عدد ١٠٧، ١٩٩٤،ص ٣٠٦.**

[٢٢] – **دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا. مرجع سابق، ص ١٢٦.**

[٢٣] – **كاظم هاشم نعمة. مرجع سابق، ص ١٤٨.**

الصيني، فقد أصبحت الشركات اليابانية مقتنعة أن الاستثمار في الصين شيء مربح.[٢٤]

إن مختلف المؤشرات تدل على اتجاه الدولتين للتعاون الوثيق خاصة في المجال الاقتصادي، فقد عقدت بينهما عدة اتفاقيات، حيث وصل حجم التبادلات بينهما ٤٧.٩ مليار دولار عام ١٩٩٤، أي بنسبة زيادة قدرت ٢٢.٨% ، و منذ أن أقام البلدان علاقات اقتصادية بينهما بلغ حجم العجز التجاري الصيني مع اليابان ٥٠ مليار دولار، و قد أقامت الشركات اليابانية قاعدة واسعة لها في الصين، مع زيادة في الاستثمار ففي نهاية ١٩٩٩ افتتحت الشركات اليابانية ١٢٢٢ مشروعا استثماري في الصين، قيمتها ١٤.٢ مليار دولار .[٢٥]

أمـــا فيما يخـــص الاتحاد الأوروبي، فدوله خاصة ألماني و فرنسا و بريطانيا، تتنافس فيمي بينها و مع اليابان و الشركات الأمريكية لافتكاك مكانة في السوق الصينية.

و قد أعلن "بيتر ماندیلسون" المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي ، أثناء زيارته للصين، أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين أمر هام للغاية بالنسبة لأوروبا، وأن الاتحاد الأوروبي يرغب في تسوية المشاكل في التعاون التجاري بين الجانبين من خلال الحوار والتشاور، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعزيز التعاون مع الصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

---

**[٢٤] – نفس المرجع، ص ١٣٩.**

**[٢٥] – سونج بوم آهن. " الصين كرقم واحد". الثقافة العالمية: عدد ١١٤، سبتمبر– أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٣٦.**

هذا وقد شهدت العلاقات التجارية الصينية الأوروبية تطورا سريعا في السنوات الأخيرة حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أما الصين فقد أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وتجاوز إجمالي قيمة التبادلات التجارية بين الجانبين في العام الماضي ٢١٠ مليار دولار أمريكي. ولكن في الوقت نفسه، زادت الاحتكاكات التجارية بين الجانبين أيضا، وفرض الاتحاد الأوروبي في يوليو العام الماضي رسوم مكافحة إغراق على الأحذية الصينية المصدرة إلى أوروبا، ورفض وضعية اقتصاد السوق للمؤسسات الصينية المعنية دون أن يقوم بتحقيقات جدية، وعبرت الصين عن استيائها من هذا الأمر وطالبت الاتحاد الأوروبي بمعاملة مؤسسات الأحذية الصينية بطريقة مناسبة[٢٦] .

* **التوجه الصيني نحو العالم الثالث:** يعد الاهتمام بعلاقات الصين مع دول العالم الثالث من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية، و بعد أن كان هذا الاهتمام ذو طابع سياسي و اقتصادي في عهد الحرب الباردة، تحول إلى اهتمام اقتصادي، لكي تستفيد الدول النامية من الخبرة و المساعدة الصينية، و تستفيد الصين من موارد هذه الدول خاصة الطاقوية منها، و من فرص الاستثمار كذلك.

وسنأخذ التعاون الإفريقي الصيني كنموذج لسياسة الصين دول العالم الثالث، عقدت ابتداء من٤ نوفمبر ٢٠٠٦ في قاعة الشعب الكبرى ببكين عاصمة

[٢٦]– "**المشاكل التجارية الصينية الأوروبية**". **في:**
**http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm**

الصين، قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي. ويرى الزعماء الأفارقة الذين يشاركون في القمة أن الصين وإفريقيا لديهما مستقبل مشرق في التعاون.

منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام ٢٠٠٠، تطور التعاون المتبادل المنفعة بين الصين وإفريقيا بسرعة في مختلف المجالات، وأتاح المنتدى للجانبين فرصة نادرة لإجراء حوار جماعي وأصبح آلية فعالة للتعاون بينهما.

وفي إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي، يتعزز التبادل والتعاون بين الجانبين في مجال الموارد البشرية. ومنذ عام ٢٠٠٤، بعثت الصين أكثر من ٥٠٠ خبير وأستاذ إلى الدول الإفريقية لمساعدتها على تدريب المتخصصين في مجالات الزراعة والعلوم والتعليم المهني والطب والصحة، وقدم هؤلاء الصينيون مساهمات كبيرة في بناء إفريقيا وتوطيد العلاقات مع الشعوب الإفريقية.

وتكثفت التبادلات الثقافية بين الصين وإفريقيا. وفي عام ٢٠٠٥، استقبلت الدول الإفريقية سبع بعثات فنية صينية، وأوفدت الصين مدربين ممتازين إلى مصر ونيجيريا وغانا[٢٧].

أرسى تفاوت الأسلوب التجاري أساسا للتجارة الصينية الإفريقية المتمثلة في المنافع المتبادلة والأرباح للجميع. تطورت التجارة الصينية الإفريقية الآن إلى مرحلة خاصة لجمع الأساليب التعددية بما في ذلك التجارة العامة والاستثمار في الخارج والمقاولة وتقديم المساعدات إلى الخارج. حتى نهاية عام ٢٠٠٥، وصلت الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى أكثر من ٦ مليارات دولار

---

[٢٧] – "**منتدى الصين إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات**".في:
**http://arabic.cri.cn/189/2006/11/05/83@65700.htm**

أمريكي، وأقامت أكثر 800 مؤسسة هناك. وفى عملية التعاون الصيني الافريقى في الطاقة، وتدفع الصين تنمية اقتصاد الدول الموفرة للموارد الطبيعية بواسطة تقديم الاستثمار في الطاقة. وحققت المنفعات والأرباح للجميع مع شركائها الأفارقة عن طريق المشاركة في الخدمة العامة وشاركت في بناء الطرق والجسور والمستشفيات ومنشآت أساسية أخرى في الدول الموفرة للموارد مما حققت المنافع المتبادلة والأرباح للجميع هناك. كما تجسدت المنافع المتبادلة والأرباح للجميع في حالة التجارة الصينية الإفريقية أيضا، منذ السنوات الأخيرة، تبقى التجارة الصينية الإفريقية في التوازن الأساسي، ويتمتع الجانب الافريقى بفائض قليل بهذا الخصوص[٢٨].

## المطلب الثاني: أهمية المتغير الجيوبوليتيكي

يعد العامل الجيوبوليتيكي من بين أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية، إذ لم يفقد هذا المتغير أهميته، يقول "جوزيف ناي" : " لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي و العشرين قد شهد بوضوح إمحاء الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية والشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأكسجين، ففي الظروف العادية يتواجد الأكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماما يذكر، و لكن ما إن تتغير هذه الظـــروف، و نبدأ في افتقاد الأكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر".[٢٩]

---

[٢٨] – " **الإسراع بخطوات التجارة الصينية الإفريقية بالمنفعات المتبادلة والأرباح للجميع** ". في:**http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4995851.html**

[٢٩] – **جوزيف. س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣. ص ٣٦.**

و تتجلى أهمية هذا المتغير من خلال تأثيره على علاقات الصين مع مختلف القوى:

* تايوان محور العلاقات الصينية الأمريكية:

العلاقات الصينية الأمريكية يسيطر عليها الشك وعدم الثقة، خاصة ما يتعلق بقضايا الفائض التجاري و حقوق الإنسان و تايوان، والتي تعتبر محورا مهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.

فبشأن الطريقة التي تتبعها الصين في تناول قضية تايوان، فهي تكشف عن مستوى عال من الإدراك والثقة في النفس، فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام ٢٠٠١، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق والتوتر، و ترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان، وفي ردها على هذه الأخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب الجبري المكثف، في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد، و لذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الأمريكية مع تايوان.[٣٠]

فالمقدرات العسكرية الصينية أهلتها لتؤدي دور في السياسة الخارجية الصينية، وقد برز هذا الدور في ردع الولايات المتحدة من التدخل في الحالة التايوانية، وساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية. [٣١]

* المصالح المتبادلة حول الشيشان و إقليم كسين جيانغ بين الصين و روسيا:

---

[٣٠] – **شيماء عاطف الحلواني. مرجع سابق.**

[٣١] – **عدنان الهياجنة. " الحرب على العراق و توازن القوى الدولي". في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير. إصدارات البيان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٥.**

مرت العلاقات الصينية الروسية بفترات متباينة، فبعد أن كانت علاقات متينة على إثر انتصار الثورة الشيوعية، عرفت اضطرابات بسبب المشاكل الحدودية، و التقارب الأمريكي الصيني، و التباينات الإيديولوجية.

إلا أنها عرفت نقلة نوعية منذ نهاية الحرب الباردة، مع تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى، كالزيارة التي قام بها الرئيس الروسي" بوريس يلتسين" للصين عام ١٩٩٦، و أسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مشتركة، و الاتفاق على حل مشكلة الحدود نهائيا.[٣٢]

و تركز الصين في علاقاتها مع روسيا على قضية إقليم "كسين جيانغ"، الذي توجد به حركة " ويغور" الإسلامية ذات المطالب الانفصالية.

يقع إقليم " كسين جيانغ" في الشمال الغربي، بلغ عدد سكانه عام ١٩٩٠ نحو ١٥ مليون نسمة أغلبهم مسلمون، يضم حوالي ١٣ قومية، و تعادل مساحته سدس مساحة الصين ككل، و يشكل عمقا استراتيجي للصين في وجه روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، و لإعادة التوزيع السكاني الصيني مستقبلا، فهو إقليم شاسع المساحة و الكثافة السكانية به منخفضة، كما أنه يحتوي على ثروات معدنية، واحتياطي بترولي ضخم، كما تعتبره الصين همزة وصل لها مع العالم الإسلامي.

وحاولت الصين استغلال العلاقات التاريخية و الإستراتيجية بين روسيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، لضمان تعاون هذه الجمهوريات بمنع

---

**[٣٢] – نورهان الشيخ: صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية . الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٦.**

هذه الحركة من تحويل أراضي تلك الدول إلى قواعد خلفية لها خاصة مع الروابط الدينية والقومية و التاريخية بين الويغوريين و سكان آسيا الوسطى.[٣٣]

وأبدت الصين تأييدها للسياسة الروسية في "الشيشان"، مقابل الدعم الروسي لوحدة الصين، و مناهضة المطالب الانفصالية في "التبت"، و دعم حق الصين في استرجاع "تايوان"، و شكل البلدان منظمة "شنغهاي"، و التي ضمت كذلك كازاخستان و طاجاكستان و كيرغستان و أوزباكستان، والتي توسعت لتضم الهند و باكستان كذلك، و كان الهدف الأول المعلن للمنظمة هو العمل على حل المشاكل الحدودية بين الدول الأعضاء.[٣٤]

*** العلاقات الصينية الهندية و مسألة التبت:**

شهدت العلاقات الصينية الهندية حالة من التأرجح الكبير، بين التقارب الكامل والتنافر الكبير وقد بدأت العلاقات بشكل ايجابي بين البلدين في عام ١٩٤٩، عندما كانت الهند أول دولة تعترف بحكومة الصين الشعبية ولم تعترف بالصين الوطنية، بل إن الهند كانت تدعم الصين للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن .

لكن العلاقات سرعان ما بدأت تدخل حالة من التوتر في عام ١٩٥٩بسبب المشاكل الحدودية، مما أدى سنة ١٩٦٢ إلى اشتعال الحرب بينهما التي سرعان ما انتهت لصالح الصين ،ومن ثم فقد وطدت علاقاتها مع باكستان المنافس

---

**[٣٣] – جمال علي زهران. " الحركة الإسلامية في الصين: التطور و الآفاق". علا عبد العزيز(محرر). الحركات الإسلامية في آسيا. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، ص ٣٠٩.**

**[٣٤] – جمال مظلوم. " التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي". السياسة الدولية: عدد ١٦٤، أفريل ٢٠٠٦، السنة الثانية و الأربعون، ص ٦٢.**

الأخر للهند ،ولجأت إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، لكن في إعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان بدأ يعود الوفاق بينهما في تلك الفترة التي شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات ببن البلدين حيث حدث تطور ملموس للعلاقات الصينية الهندية بعد الزيارات المتتالية بين الطرفين الأولى سنة ١٩٨٨، ثم الثانية بعد ١٩٩١ زيارة رئيس الصين للهند ،لكن الصين راجعت سياستها تجاه الهند عندما قامت بالتفجيرات النووية عام١٩٩٨،مما أعاد العلاقات بين البلدين إلي الخلف ثم بدأ يعود الوفاق بين البلدين بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي إلى الصين في شهر جوان ٢٠٠٣.

إذن فالسياسة الخارجية الصينية تجاه الهند تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى، ولهدا نلاحظ بعض نقاط الاتفاق بين الطرفين ونقاط اختلاف .

فنقاط الاتفاق تجلت في رفض الهيمنة الأمريكية في المنـــطقة باعـــتبار دلك ليس في صالحـــهما و خاصة في ظل سعي كل طرف لأن يصبح قوة إقليمية.كما أن التواجد في المنطقة ليس في صالح البلدين ( منطقة أفغانستان ) حيث لا ترضى الصين و الهند أن تكون دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بمقربة منهما لذلك أشاد رئيس مجلس الدولة الصيني بالتعاون مع الهند في عام ٢٠٠٢ من اجل السلام والتنمية.

– مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهو ما دفع البلدين للتعاون في مجال المعلومات و الاستخبارات، لهدا بحثت الصين سبل التقارب مع الهند من اجل الدفاع عن الديمقراطية و محاربة الإرهاب

–رفض فكرة حق تقرير المصير، فالهند ترفض إعطاء الكشميريين حق تقرير المصير، كما أن الصين ترفض إعطاء دلك الحق لبعض الأقاليم كالتبت والمناطق المسلمة وتايوان .

-تنمية العلاقات بين البلدين خاصة بعد أن نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلغت قيمة التجارة الثنائية بينهما حوالي ٣٠٠ مليون في بداية ١٩٩٠ لتصل إلى ٠٥ مليار دولار في ٢٠٠٢.

من الجانب الأخر نجد العديد من القضايا بين الطرفين محل اختلاف بداية بالعلاقات الصينية الباكستانية المتميزة في شقها العسكري

لكن الجانب الجيوبو ليتيكي المهم هو قضية كشمير من المعروف أن كشمير يمثل أهمية إستراتجية حيث يقع في أقصى الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، حيث يتقاسم الحدود مع كل من الهند و باكستان و أفغانستان و الصين، فان نظرة الصين للقضية الكشميرية تقوم على عدم السماح بان يتحول إلى حرب نظامية قد تجر إليها عنوة كما أنها لن تسمح لأي الطرفين تحقيق تقدم على حساب الأخر باعتبار أن دلك يخدم الإستراتجية الأمريكية في المقام الأول .

-المعارضة الصينية في أن تحتل الهند احد المقاعد في مجلس الأمن حيث ترى الصين أن ذلك ليس في خدمتها ،حيث يشكل حلقة احتواء لها من طرف القوى الكبرى ،و خاصة إذا نجحت اليابان في الحصول على مقعد في مجلس الأمن، وكذلك في ظل الدعم الهندي للمطالب الانفصالية في التبت مما يشكل لها استراتجيه وقائية.[1]

**١-هشام الصادق."العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية". السياسة الدولية :العدد١٥٣ ،جويلية٢٠٠٣،ص ص ٢٤٤ ٢٤٥.**

## المبحث الثالث: سمات الحرب الاقتصادية الامريكية – الصينية

### المقدمة :

أبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية في المستقبل المنظور، والتي تحمل نسبة عالية من قربها للتحقق والقريبة إلى الذهن هي التداعيات المحتملة للحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين. وثانيها تباطؤ معدلات النمو ولا سيما في الاقتصاديات الصاعدة، مع تراجع قيم عملاتها وخروج رؤوس الأموال منها. أما البعد الثالث، فهو أزمة المديونية العالمية، التي لم تعد قاصرة على المديونية الحكومية، بل أضيفت إليها نوعية جديدة زادتها تعقيدًا، وهي مديونية الشركات. وفي مواجهة هذا الوضع المُعقد تطفو على السطح تساؤلات عدة بشأن المسارات التي يُمكن أن يتبناها الاقتصاد في العالمي المستقبل.

وتصديقًا لهذا القول، فإن الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين برغم أنها لم تتسبب حتى الآن فيما يمكن وصفه بالانهيار في قيمة وحجم التبادل التجاري السلعي بينهما، لكنها تمثل تهديدًا حقيقيًّا له. ومع الأخذ في الاعتبار أن قيمة هذا التبادل تبلغ ٦٣٥.٤ مليار دولار سنويًّا،– تراجع معدل النمو الاقتصادي في البلدين:

اول المستشعرين للتداعيات وهو مبلغ كبير ، ومع إضافة تجارة الخدمات إليه، ترتفع قيمته إلى ٧١٠.٤ مليارات دولار، فإن تعرضه لأي تراجع نوعي، أو اضطراب، بسبب تلك الحرب، فسيمثل ذلك عائقًا للنمو الاقتصادي في كلا البلدين.

هو صندوق النقد العالمي : وبالفعل قام صندوق النقد بتخفيض معدل النمو المتوقع بالنسبة للولايات المتحدة من ٢.٧% إلى ٢.٥% في ٢٠١٩. وخفض

توقعاته للنمو في الصين من ٦.٤% إلى ٦.٢%، مبرراً ذلك بالحرب التجارية الدائرة بينهما.

وما يزيد المشهد وضوحاً هو أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي المتوقع للعام الجاري (٢٠١٨) يبلغ نحو ٣.٧% في عام ٢٠١٨، وأن الاقتصاد الصيني حقق نموًّا بنحو ٦.٩% في عام ٢٠١٧، ويتوقع أن يبلغ نموه ٦.٦% في عام ٢٠١٨. وهو ما يوضح حجم التراجع في معدلات نمو البلدين بسبب الحرب التجارية. ومع الأخذ في الاعتبار أنه يُعوَل على النمو الصيني في تحفيز النمو العالمي الآن، في ظل كون الصين صاحبة أكبر اقتصاد عالمي صاعد، وثاني أكبر اقتصاد من حيث الحجم عالميًّا على الإطلاق. فإن كل ذلك يوضح إلى أي مدى سيخسر الاقتصاد العالمي بسبب الحرب التجارية بين البلدين[٣٥].

**٢- تراجع نشاطات الاستثمارات العالمية :**

ومن أجل محاصرة تدهور قيم العملات بهذه الدول، تضطر الحكومات إلى القيام بالمزيد من عمليات رفع أسعار الفائدة، مولدة بذلك المزيد من الضغوط على الاستثمار، ما من شأنه تقليص فرص النمو الكلي الخاص بها. ومن هنا فمن المتوقع أن يتراجع متوسط معدلات النمو بالاقتصادات الصاعدة ككل إلى ٣.٣% خلال السنوات الخمس المقبلة. وهذا سيُفقد الاقتصاد العالمي أحد أهم

---

[٣٥] – **محمد مهدي عبد النبي ، كيف نفهم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، مدونات قناة الجزيرة الفضائية ، ليوم ٢٣-٣-٢٠١٩، الرابط : https://blogs.aljazeera.net/**

القوى المحفزة لنموه، لا سيما أن هذه الاقتصاد تمثل الآن نحو ٥٩% من حجم الاقتصاد العالمي[٣٦].

**٣- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في القوى الاقتصادية الدولية :**

انعكاس التباطؤ المتوقع في أداء الاقتصاد الأمريكي طبقاً لتوقعات صندوق النقد للنمو الاقتصاد الأمريكي، والتي تشير إلى أنه لن يتجاوز ١.٤% بنهاية السنوات الخمس المقبلة تؤثر على :

* الاقتصاد الياباني، فهو ما يزال يعاني ضعفًا شديدًا في النمو، الذي لم يتجاوز ١.٧% في ٢٠١٧، ويتوقع تراجعه إلى ١.٢% بنهاية العام الجاري، وإلى ٠.٩% في عام ٢٠١٩.

* الاقتصاديات الصاعدة « البرازيل – الارجنتين – جنوب افريقيا – تركيا – اندونيسيا – ماليزيا – المكسيك» حيث خلال العقد الأخير، حيث برزت بعض التحديات التي تعوق أداءها، ما تسبب في تراجع معدلات نموها بشكل كبير مقارنة بما دأبت عليه خلال السنوات الماضية، بما في ذلك السنوات التي تلت اندلاع الأزمة المالية العالمية مباشرة ٢٠٠٧-٢٠١٤، حيث استطاعت هذه الاقتصاديات،، المحافظة على معدلات نمو تفوق ٧% سنويًّا آنذاك. وسجلت هذه الدول مجتمعة متوسط معدل نمو سنوي يبلغ نحو ٤.٥% على مدار السنوات الخمس الماضية. لكن الضغوط التي تشهدها الآن، والمتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة، وخروج رؤوس الأموال الأجنبية من بعضها، (وفق صندوق النقد الدولي)، تمثل عائقًا حقيقيًّا أمامها، لا سيما أن هذه المشكلة لا تقتصر آثارها

---

[٣٦] – **مريم محمود ، الحرب الاقتصادية الامريكية – الصينية، ارباح وخسائر ، مجلة العين الاخبارية، ليوم ٢٧-٥-٢٠١٩، الرابط:**

***https://al-ain.com/.../trade-war-between-america-china-profits-losses***

على تقليص معدلات النمو بهذه الدول، بل إنها تدفع بها إلى مشكلات أخرى كتراجع قيم العملات المحلية، وارتفاع معدلات التضخم. وقد أظهر مسح أجراه "بنك أوف أمريكا ميريل لينش" مؤخرًا أن عملات هذه الدول مقومة الآن بأقل من قيمتها الحقيقية، وأن مؤشر "إم.إس.سي.آي" لهذه العملات تراجع بمقدار ٤.٥% منذ بداية العام الجاري[٣٧].

**٤- اندلاع حروب تجارية بين القوى الاقتصادية الدولية :**

ويبدو أن هذا الأمر هو ما دفع صندوق النقد إلى تحذير من أن الحرب التجارية بين هاتين الدولتين "تنذر بجعل العالم أكثر فقرًا وأكثر خطورة". ويزداد احتمال حدوث ما حذر من الصندوق في حال تمادي البلدين في نفس الممارسات، ومن ثم اندفاع باقي دول العالم (على اختلاف تصنيفاتها، متقدمة وصاعدة ونامية) خلفهما، لتصبح الحرب التجارية نهج سلوكي عالمي، تسعى من خلاله الدول إلى حماية أسواقها المحلية وفرص العمل المتوافرة لديها في مواجهة المنافسين.

**٥- انتكاسة اقتصاديات منطقة اليورو :**

بالرغم من بعض مظاهر التعافي التي بدت على العديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال السنوات الماضية، لا سيما منطقة اليورو، لكن الفترة القصيرة الماضية أظهرت أن اقتصادات المنطقة تشهد بعض مظاهر الانتكاس في الأداء، كانكماش ناتجها الصناعي بمعدل ٠.٩% خلال النصف الأول من العام، وفق بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي، وتراجع معدل النمو بها إلى ١.٥%، مقارنة بنحو ٢.٨% خلال نصف العام السابق مباشرة. وبرغم أن هذا التراجع في أداء

---

[٣٧] – **للمزيد : احمد يعقوب ، ماذا تعني الحرب الاقتصادية الامريكية الصينية ، مجلة اليوم السابع المصرية ، الرقم ٤٢٤٠٠٨٥ بتاريخ ١٣-٥-٢٠١٩**

اقتصادات منطقة اليورو يعود في جزء منه إلى عوامل استثنائية هذا العام، كارتفاع معدلات الإضرابات العمالية، وسوء الأحوال الجوية في بعض الدول، إلا أنه بشكل عام يعكس في مضمونه عيوبًا هيكلية لا تزال تلك الاقتصادات تعاني منها، كارتفاع معدلات البطالة التي ما زالت أعلى من ٨% في المتوسط، وارتفاع معدلات المديونية إلى ما يزيد عن ١٠٠% من الناتج في بعض دولها.

**٦- ارتفاع المديونية العالمية:**

تلوح في أُفق الاقتصاد العالمي الآن أزمة من نوع جديد، قوامها نمو مثير للمخاوف في المديونية، التي تنقسم إلى صنفين هما: المديونية الحكومية، مديونيات الشركات :

مديونية الشركات.

أ- المديونية الحكومية، توضح البيانات أنها تفوق الآن حجم الناتج المحلي الإجمالي في كل من اليابان واليونان وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة، كما لا تعتبر الولايات المتحدة بعيدة عن هذا التصنيف.

وتشير بيانات بلومبيرج إلى أن متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة بشكل عام بلغت ١٠٥% في عام ٢٠١٧، وهو ما يقلص أمام حكوماتها هامش الحركة فيما يتعلق بإيجاد خيارات التمويل لأي خطط تحفيزية للنمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة. وبرغم أن متوسط المديونية الحكومية في الدول النامية والصاعدة لا يتجاوز ٤٦% من الناتج، إلا أن هناك بعض الدول منها، ولاسيما الدول في مجموعة الدول منخفضة الدخل، تعاني محنة مديونية في الوقت الراهن وفق تصنيف صندوق النقد لها، كما أنها تعاني ارتفاعًا كبيرًا من مخاطر عدم القدرة على السداد.

ب- مديونية الشركات، وهو الأهم في هذا الموضع، فهو قد تضاعفت قيمته على مدار العقد الماضي، لتصل إلى ٦٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٧. والسبب الرئيسي لذلك هو أن الشركات اتجهت إلى الاقتراض بمعدلات كبيرة مستغلة معدلات الفائدة التي كانت منخفضة على مدار العقد، وهو الانخفاض الذي كان جزءًا من سياسات التحفيز الاقتصادي التي كانت تتبناها الدول. ويُمثل المستوى الحالي لهذا النوع من المديونية أمرًا مقلقًا بالنسبة للاقتصاد العالمي، إذ إنها تُعد معضلة معقدة بالنسبة للشركات ذاتها وبالنسبة لاقتصادات الدول التي تنتمي إليها، كما أنها تمثل خطرًا محدقًا بالنسبة للمؤسسات والأطراف الدائنة لتلك الشركات، في حال تخلف الشركات المدينة عن السداد. وتنبع خطورة هذه المشكلة من عاملين مهمين، هما: أن معظم مديونية الشركات مقترضة بالعملات الأجنبية، وأن ثلثي الزيادة التي طرأت على تلك المديونية حدثت في الدول النامية. واجتماع هذين العاملين معًا يزيد من تعقيد الأزمة، في ظل ما تعانيه الدول الصاعدة من خروج رؤوس الأموال (كما سبق الذكر)، الأمر الذي يعقد مهمة الشركات بشأن توفير العملات الأجنبية التي تحتاجها لكي تسدد ما عليها من مديونيات[٣٨].

[٣٨] - **ينظر تقرير اقتصادي عن الحرب الاقتصادية الامريكية – الصينية ليوم ١٥-٥-٢٠١٩ تحت الرابط :**

***www.bbc.com/arabic/business-48280142***

الخاتمة و اهم استنتاجات والمقترحات التي توصل اليها الباحث الباحث :

## الاستنتاجات

١- ختاماً لا بد من التأكيد على أن الحرب التجارية التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الصين ، ونوعاً ما مع اوربا وروسيا لها انعكاسات عالمية على صانعي القرارات في جميع الدول اخذ التحوطات اللازمة لتداعياتها العالمية .

٢- ان الولايات المتحدة سوف تواجه صعوبات في لتحقيق الانتصار على التحدي الاقتصادي الصيني للأسباب :

* هيكلة الاقتصاد الصيني لجعله مرنا وذو قدرة على التكيف مع الاقتصاد العالمي الحر . وتنظيم لامركزية النشاطات الاقتصادية للمقاطعات بعيدا عن قيود المركزية الادارية والسياسية .

* إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج بإقرار نظام المسؤولية العائلية ( ملكية عائلية ) مع احتفاظ الدولة على الصناعات الثقيلة .

* الإصلاحات الحضرية ولا مركزية تسير المشروعات العامة .

* **استطاع النشاط الاقتصادي الصيني تحقيق** استقلالية عن الحزب الحاكم .

* **امتلك الاقتصاد الصيني كفاءة في** تنشيط التجارة الخارجية بشكل برغماتي وتخفيض الضرائب ورفع القيود الأيدلوجية عن نشاطاتها .

* الانضمام إلى المؤسسات المالية والاقتصادية والسياحية الدولية بعيدا عن التمحور الأيدلوجي والسياسي .

٣- ان المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي الآن، تشبه بشكل أو بآخر المرحلة التي مر بها قبيل اندلاع الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وأن "الأزمة ثلاثية الأبعاد" التي تلوح في الأفق قد تساعد انتاج نظام اقتصادي دولي جديد لان الفوضى الاقتصادي تزيل نظام وتنتج نظام اخر .

٤- ان ادراك الولايات المتحدة لمشاريع الصين العالمية لربط حلفائها اقتصادياً من خلال مشروع طريق الحرير سوف ترتب في المستقبل المنظور قوة عالمية تزيح القوة الامريكية من قيادة النظام الدولي القادم لهذا السبب اتخذت الولايات المتحدة اجراءات إجهاضيه للمشروع الصيني العالمي .

خـــاتـــــــمة ، وتتضمن اهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصل اليها الباحث

**الاستنتاجات:**

يمكن استنتاج مجموعة من النتائج الهامة من هذا البحث، نوردها فيما يلي:

- تأثير البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية و الحضارية و عناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية، و بنية مؤسساتها السياسية، على عملية صناعة القرار في الصين.

- لعبت القيادات الصينية، بشخصيتها القوية و تميزها بروح المسؤولية، و التداول السلمي على السلطة، و المزاوجة بين التكوينات المختلفة السياسية و العسكرية والإدارية، دورا هاما في جعل قرارات القرارات المتخذة تتسم بقدر كبير من العقلانية والفعالية.

- التطور النوعي في عملية صنع القرار، من خلال توسع دائرة اتخاذ القرار وخروجها من الدائرة الضيقة المقتصرة على الإطار الفردي، و انتقالها حاليا لتأخذ الطابع المؤسساتي شيئا فشيئا، من خلال إعطاء هامش أكبر لتنظيمات أخرى للمشاركة في عملية صنع القرار.

- تطور السياسة الخارجية الصينية من حيث مجال التحرك و التأثير، و يتجلى ذلك من خلال دورها المتزايد في العلاقات الدولية، و انضمامها لمختلف المنتديات الدولية و الإقليمية، كالمنظمة العالمية للتجارة، و منظمة شنغهاي، و

الآبك، والآسيان، وتأسيسها لمنتدى الصين إفريقيا، وتوجيه اهتمامها لأمريكا اللاتينية خاصة بعد تصاعد المد اليساري في القارة.

– تميز سياسة الصين الخارجية بالاستمرارية رغم كونها من الأنظمة المغلقة، و هذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية، و الحفاظ على الاستقلال و وحدة الأراضي، و العمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة.

– يمكن إدراج التغيرات التي حصلت في سياسة الصين الخارجية ضمن مستوى " التغير التكيفي"، حيث ظلت السياسة الخارجية الصينية محافظة على نفس الأهداف، و الوسائل و الأدوات لتنفيذها، في جو من الرزانة و التثبت و هدوء رد الفعل، كما جاء في وثيقة" جيانغ زيمين" حول أهداف السياسة الخارجية الصينية.

**المقترحات :**

**المقترحات تكون طبقا لسيناريوهان :**

**الاول** سيناريو انتصار الصين في حربها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، ويعتمد على تحقيق المقومات التالية :

١– **تمتين العلاقات الاقتصادية مع** بالأنظمة السياسية في دول العالم الثالث او دول الجنوب ، عليها ان تأخذ بنظر الاعتبار ان ضمان تطور القوة الشاملة الصينية ، وصمودها في المواجهة مع الولايات المتحدة يجب ان يستند على قاعدة متينة من المصالح المتبادلة المشتركة

٢– **تطوير قدرات الصين التكنولوجية والادارية العالمية** ، ان الصين تفتقد الى الخبرة والكفاءة في ادارة السلطة العالمية كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي ، وعليها ان تطور هذه الخبرة ، وان تستغل فرصة التذمر عند دول وشعوب العالم الثالث من الموروث

الاستعماري الاستغلالي للغرب في بناء علاقات ذات طبيعة متجذرة ومتعمقة مع شعوب هذه الدول قبل تنظيم العلاقة مع حكامها الذين وضعتهم القوة الدولية الغربية في الحكم.

٣- تحقيق انتصار صيني على الولايات المتحدة يتطلب وجود تصدعات في الانظمة الاقتصادية الغربية والامريكية مثل تدني النمو وارتفاع معدلات البطالة والجرائم الاجتماعية والمنظمة .

٤- قدرة الصين في كسب الاسواق الدولية المهمة لا سيما في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

**الثاني** سيناريو فوز الولايات المتحدة على الصين ، ويعتمد تحقيق المقومات التالية :

١- اصلاحات شاملة لتطوير الاقتصاد الامريكي .

٢- تطوير العقلات الاقتصادية الامريكية مع دول واسواق العالم المهمة .

٣- اعادة المشاكل الايدلوجية والادارية بين قيادات الحزب الشيوعي الصيني ومؤسسات الاقتصاد الحر في الصين بشكل يؤثر على تطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول العالم .

٤- وجود هوة تقنية تكنولوجية بين القوة العلمية الغربية والصينية لصالح الطرف الغربي.